# دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قراءة في قانون الاستثمار 2022-18-22

# The role of tax incentives in attracting foreign direct investment (a reading in the Investment Law 18-22 2022)

**زيدان زهية [1]*،** جامعة لونيسي علي – جامعة البليدة2(الجزائر)
البريد الالكتروني: zidanezahia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 03 / 12/ 2022 تاريخ القبول : 30 / 12/ 2022

**ملخص:**
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الحوافز الضريبية التي جاءت في قانون الاستثمار الذي يحمل الرقم 22-18 بتاريخ 24 يوليو 2022 والذي أقرته الحكومة الجزائرية لجذب مزيد من الاستثمار الخارجي للجزائر، فبالرغم مما تتوفر فيها من مزايا اقتصادية وطاقوية وجغرافية فهي الدولة الأقل جذبا للاستثمار الخارجي في محيطها الافريقي والأجنبي،وبهدف وضع حد لهذا الضعف في أداء الاقتصاد الجزائري في مسألة جاذبية الاستثمار، حاول قانون الاستثمار الجديد الإجابة على مخاوف وتساؤلات الراغبين في الولوج الى الاقتصاد الجزائري والاستثمار فيها، حيثتضمن القانون الجديد للاستثمار أنظمة تحفيزية للمستثمرين.

**الكلمات المفتاحية:**الحوافز الضريبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، قانون الاستثمار، فعالية.
**تصنيف Jel :** E62,F21,O023

**Abstract:**
This study aims to highlight the importance of tax incentives that camein the investment law No. 18-22 dated July 24, 2022, approved by the Algerian government, seeks to attract more foreign investment to Algeria. Despite its economic, energy and geographical advantages, it is the least attractive country for foreign investment in its African and foreign surroundings, with the aim of putting an end to this weakness in the country. The performance of the Algerian economy in the matter of investment attractiveness,the new investment law tried to answer the concerns and questions of those wishing to access and invest in the Algerian economy,as the new investment law included incentive systems for investors.

**Keywords:**:Taxincentives, foreign direct investment, investment climate, investment law, effectiveness
**Jel classification code:**E62,F21, O023

*زيدان زهية zidanezahia@yahoo.fr

## 1- مقدمة:

حاولت الجزائر إعطاء ضمانات وتحفيزات هامة للمستثمرين من خلال تحسين قوانين الاستثمار حيث أصدرت مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم الاستثمار وتطويره، مثل الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وكذا القانون رقم 09-16المؤرخ في 3 أوت سنة2016 يتعلق بترقية الاستثمار، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان الحوافز والمزايا الجبائية التي تضمنها قانون الاستثمار الذي يحمل الرقم 22-18 بتاريخ 24 يوليو 2022.ويمثل تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي لها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني مما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

**هل ينهى قانون الاستثمار الجديد عهد عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وينجح فيجذب الاستثمار الأجنبي للسوق المحلية؟**

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الحوافز الضريبية المتضمنة في قانون الاستثمار رقم 22-18 بتاريخ 24 يوليو 2022؟
- ما مدى فعالية الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيم الاقتصاد الوطني؟

**فرضيات البحث:**

- يتضمن القانون الجديد نظاما من الحوافز المشجعة لكل من الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- يمكن لنظام الحوافزتحقيق الفعالية اذا توفرت البيئة الاستثمارية المشجعة وتطبيق سليم للمبادئ والقواعد المنصوص عليها فيه.

**منهج البحث:** اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من أجل تحليل وشرح المواد القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة، لشرح المفاهيم القانونية التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية.

## 2-مفهوم الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار الأجنبي أحد الأنشطة الهامة في الاقتصاد المعاصر، لدوره الخاص في تدفق رؤوس الأموال خاصة للدول التي تعاني من شح في الموارد المالية، وينقسم إلى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر.

### 2-1تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر منها:

"انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار الممكن أن تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي".(السامرائي، 2006، صفحة 48)

وفي تعريف آخر "انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو انشائية أو زراعية أو خدماتية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة"(الأسرج، 2005، الصفحات 12-13).

وحسب تعريف الأنكتاد "الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي الى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها" (الأسرج، 2005، صفحة 13).

أو هو "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما وحسب المعيار الموضوع من صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة عادة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة" (حسب الله محمد،، 2005/2004، صفحة 19).

حيث لا يقتصر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المنظورة بل يشمل كل اسهام في مشروع عن طريق تقديم أصول فيه سواء كانت مادية ملموسة أو معنوية كالمعرفة الفنية والتكنولوجية وبراءات الاختراع.

كما تعرف على أنها تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على اثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال، وتأخذ شكل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية أي الاكتتاب في السندات أو الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقوم بها، حيث تستطيع البلدان النامية الحصول على رأس المال الأجنبي عن طريق إصدار السندات في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة إذا رغبت في الاقتراض، وتمثل الأسواق الناشئة أهم الأسواق المالية الصاعدة التي تلقى قبولا من المستثمرين الأجانب للاستفادة من النمو المرتفع وتحقيق أفضل ربح. ( عبد المقصود محمد مبروك، 2007، الصفحات 56-58)

وفي تعريف آخر يعد الاستثمار الأجنبي أو الاستثمار غير الوطني عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية وأخرى قانونيةحيث:(السامرائي، 2006، الصفحات 47-50)

**التعريف الاقتصادي**: يعني انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحا أو امتلاك عقارات تعطي ريعا أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار الممكن أن تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي، أو هو عملية اقتصادية تهدف إلى إيجاد وتوفير رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق فوائض مالية.

**التعريف القانوني**: تعرض اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي تعريفا مقترحا للاستثمار الأجنبي "تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"كما عُرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها: تلك الشركات التجارية أو فروعها التي يمتلكها غير الوطنيين في الدولة ويقومون بإدارتها سواء كانت هذه الملكية كاملة أو بنصيب يكفل السيطرة على إدارة المشروع وتوجيهه.

**2-2تعريف الاستثمار الأجنبي في الاتفاقيات الدولية**

لما كان الاستثمار غير الوطني في حقيقته يمثل انتقالا لرأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية عبر الدول فقد أبرمت اتفاقيات دولية متعددة لضمان هذا الاستثمار أو لتسوية المنازعات الناجمة عنه، فبعض الاتفاقيات الدولية تعتمد تعريفا يقوم على أساس وضع معيار عام للأموال المستثمرة الخاضعة لأحكامها القانونية كتعريفه بأنه "كل أنواع الأصول المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والتي تحاز بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة بين مستثمر ومنشأة "أو تعريفه بأنه "كل نوع من أنواع الأصول ويشمل بصفة خاصة الأموال والممتلكات المنقولة والثابتة (العقارية)، والأنصبة في الشركات (الأسهم والسندات)، والحقوق التعاقدية، مثل اتفاقيات الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والامتيازات التجارية". (السامرائي، 2006، الصفحات 54-55)

ويشمل مصطلح (الاستثمار) بوجه خاص وليس على سبيل الحصر: (السامرائي، 2006، صفحة 55)

- حقوق الملكية المنقولة وغير المنقولة، وكذلك الضمانات المتعلقة بها كالرهون العقارية والامتيازات والرهون الأخرى؛
- قيم وأسهم وحصص وسندات الشركات؛
- المطالبات بأموال أو أي قيمة اقتصادية متعلقة بالاستثمار؛
- حقوق الملكية الفكرية والصناعية والعناصر غير المتعلقة بأصول تجارية مثل العلامات التجارية، البراءات، السمعة التجارية وأي حقوق أخرى وفق تعريفها في قوانين ولوائح الطرف المتعاقد التي تقع في إقليمه، والمستخدمة في مشروع استثماري مرخص؛
- حقوق الامتياز الممنوحة بموجب القوانين النافذة لدى الطرف المتعاقد بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها واستغلالها.

يتضح أن معظم الاتفاقيات الدولية تتجه نحو التوسع في مفهوم الاستثمار الأجنبي بحيث لا يقتصر على الاستثمارات النقدية أو المادية أو المنظورة، بل يشمل كل إسهام في مشروع عن طريق تقديم أصول فيه، سواء كانت مادية ملموسة أو معنوية كالمعرفة الفنية والتكنولوجية وبراءات الاختراع.

أما تعريف الاستثمار الأجنبي في الاتفاقيات الدولية فيعتمد بعضها تعريف يقوم على أساس وضع معيار عام للأموال المستثمرة الخاضعة لأحكامها القانونية وهو " كل أنواع الأصول المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والتي تحاز بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة بين مستثمر ومنشأة " أو" كل نوع من أنواع الأصول يشمل بصفة خاصة الأموال والممتلكات المنقولة والثابتة (العقارية) والأنصبة في الشركات (الأسهم والسندات) والحقوق التعاقدية، مثل اتفاقيات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والامتيازات التجارية" (محمد صدقة، 2008، صفحة 17).

**3- فعالية حوافز الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

تعتبر الحوافز الضريبية من بين أهم عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من تأثير على قرارات المستثمرين.

### 1-3ماهية الحوافز الضريبية

تعرف الحوافز الضريبية بأنها: نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد، وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، فالحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز. (حسن المغربي، 2011، صفحة 78)

### 2-3 مكونات الحوافز الضريبية

تشمل الحوافز الضريبية:(طالبي ، 2009، الصفحات 317-318)

**1-2-3 الإعفاء الضريبي :**هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول، غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها:

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بدء الإنتاج.
- *عند تحقق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.
- لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضربي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدول أخرى ليتمتع بإعفاء جديد.

**2-2-3التخفيضات الضريبية:** هي تقليص من قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام بعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة

ومن بعض وجهات النظر فإن التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية:

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.
- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

**المعدلات التمييزية**: ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في

تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

**نظام الاهتلاك**: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

**إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة**: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

**3-3المشاكل والسلبيات المرتبطة بالحوافز الضريبية وحلولها:**

إن اللجوء إلى الحوافز الضريبية المتمثلة بالإعفاءات الضريبية بشكل كلي أو جزئي يلعب دورا مهما في تشجيع الاستثمار لاسيما في البلدان الناميةالتي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن هذه الحوافز تنطوي في جانبها العملي على بعض المشاكل والسلبيات والمحاذير التي تحتم على الدول النامية أن تأخذها في الاعتبار عند منحها لهذا الحوافز، وأن تعمل على تلافيها، ومن أهم هذه المشاكل والسلبيات ما يلي: (حسن المغربي، 2011، الصفحات 98-101)

**أولا**: تحديد بداية سريان فترة الإعفاء، كيف تحسب؟

هل تبدأ هذه المدة من تاريخ إعطاء الموافقة النهائية للمستثمر بإقامة شروعه أو من تاريخ بدء تشغيل المشروع ؟ إن التحديد بناء على التاريخ الأول (تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع) قد يؤدي إلى عدم تمتع المشروع بهذا الإعفاء حيث قد تستغرق فترة إنشاء المشروع مدة الإعفاء، أو قدرا كبيرا منها، وبهذا ينعدم أو يقل أثر هذا الحافز لدى المستثمر، ولو تم التحديد وفقا للتاريخ الثاني (تاريخ بداية الإنتاج) فإن ذلك قد يدفع المستثمر إلى التأخير في تنفيذ المشروع وإطالة فترة الإنشاءات والتجهيزات السابقة لبدأ الإنتاج، مما يضيع على الدولة جانبا من مواردها.

**ثانيا**: قد تمنح بعض الدول فترة الإعفاء للتوسع في المشروعات، وهذا قد يؤدي ّإلى تداخل فترات الإعفاء، وبالتالي صعوبة تحديد الأرباح الناتجة عن المشروع الأصلي والتوسعات اللاحقة فيه، خاصة إذا لم تتخذ تلك التوسعات شكل خطوط انتاج جديدة مستقلة، وإنما اندمجت في خطوط إنتاج المشروع الأصلي مع حسابات التوسعات ويصعب بالتالي فصل أرباح المشروع الأصلي عن أرباح التوسعات اللاحقة فيه.

**ثالثا:** قد تثور مشكلة أمام الإعفاء المؤقت من الضريبية وهي أن المشروعات الاستثمارية وفقا لطبيعة كل مشروع تختلف أمام فرص تحقيق الربح عند بداية التشغيل، وبالتالي عند بداية مدة سريان الإعفاء، فهناك مشروعات تحقق خسارة في بداية التشغيل خاصة إذا كانت جودة المدخلات الصناعية المحلية، أو مهارة العمال الوطنيين محدودة، وهناك مشروعات أخرى قد تحقق أرباحاً ضئيلة في بداية التشغيل للاعتبارات المحيطة بطبيعتها، وهناك مشروعات ثالثة تحقق أرباحاً طائلة، ولا يفيد من الإعفاء المؤقت إلا النوع الأخير من المشروعات، بينما قد يكون من مصلحة النوعين الأوليين تقرير ترحيل الخسائر إلى الأمام بما يسمح بخصم خسائر تشغيل المشروع في سنواته الأولى من أرباحه في سنواته التالية.

**رابعا:** من ناحية رابعة فإن هذا النوع من الإعفاءات يثير مشكلة هامة، وهى كيفية احتساب أقساط الاستهلاك بالنسبة للآلات وأجهزة المشروع عند نهاية مدة الإعفاء الضريبي المؤقت، فكيف يتسنى

للمستثمر بعد نهاية الاجارة الضريبية أن يحسب أقساط الاستهلاك وصولاً إلى تحديد ربحه الصافي الخاضع للضريبة؟

**خامسا:** قد تلجأ الشركات التي انتهت فترة الإعفاء بالنسبة لها إلـــى غلق أبوابها تمهيدا لتكوين شركات جديدة تتمتع بفترة إعفاء أخرى، أو أن تلجأ قرب انتهاء فترة الإعفاء إلى تشكيل شركات أخرى منبثقة عنها لتتمتع ضريبي جديد.

أما الحلول للسلبيات السابقة المرتبطة بالحوافز فيمكن إجمالها في العنصر التالية: (حسن المغربي، 2011، الصفحات 98-101)

- هو اعطاء المستثمر مدة معقولة لإقامة المشروع تبدأ من تاريخ الموافقة النهائية من الجهة المختصة على إنشاء المشروع، بحيث تبدأ فترة هذا الاعفاء بانتهاء هذه المدة إذا لم يكن المشروع قد بدأ التشغيل بالفعل وإلا فإنها تبدا منن تاريخ التشغيل أي التاريخين أقرب إلى الموافقة النهائية على إقامة المشروع.
- إمساك المستثمر لدفاتر منظمة لكل من المشروع الأصلي والتوسعات اللاحقة، أو معاملة التوسعات ضريبيا وفقا لحصتها في رأس المال الإجمالي للمشروع.
- هو تفاوت مدة الإعفاء بحسب طبيعة المشروع والعائد المتوقع منه بحيث لا تكون مدة الإعفاء موحدة بالنسبة لكافة المشروعات.
- ويرى البعض أن علاج هذه المشكلة هو رفع نسبة الخصم المعتبر لقسط الاستهلاك من أرباح المشروع بعد نهاية مدة الإعفاء المؤقت بحيث يتم استهلاك قيمة الآلات والأجهزة مع نهاية عمرها الافتراضي وبما يسمح بتعويض فترة الإعفاء المؤقت التي تخصم خلالها أقساط استهلاك الآلات المشروع
- وضمانا لعدم استغلال فترة الإعفاء الضريبي في تحقيق مزايا خاصة ثم ترك المجتمع وتنمية المشروع بعد انتهاء فترة الإعفاء يقترح البعض النص على حظر إنهاء المشروع أو التوقف عن النشاط أو التنازل عنه بعد انتهاء فترة الإعفاءات لمدة لا تقل عن ضعف فترة الإعفاء الممنوح، وإلا التزم الممول بمبلغ الضريبة الواجبة عن فترة الإعفاء.

### 4-3 شروط فعالية التحفيز الضريبي

إن نجاح عملية التحفيز الضريبي وتشجيع الاستثمارات يتطلب اتباع المستثمر لمجموعة من شروط وسياسات تضعها السلطات حتى يحصل على التحفيز نذكر منها: (صدوق، شراطي ، و غريبي ، 2019، الصفحات 109-110)

- مدى اسهام المشروع الاستثماري في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية؛
- مدى مساهمة المشروع الاستثماري في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الاجنبية؛
- مدى جدة وحداثة وتميز نشاط المستثمر على المستوى الدولي الوطني؛
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- يجب ان تقتصر سياسة التحفيز الضريبي على أوجه النشاط المفيدة المهمة والأساسية للمجتمع وتقدمه الاقتصادي، مع ضرورة تناسبها مع درجة أهمية كل نشاط؛

- يجب ان يكون النظام الجبائي على قدر من الأهمية بحيث يؤثر في المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار ولا سيما تخفيف العبء الضريبي، ناهيك عن ضمان الأمن القانوني؛
- يجب أن تضبط سياسة التحفيز الضريبي مع إدارة المؤسسة في توظيف الموارد المالية الناتجة عن تلك المزايا الجبائية في توسيع نشاطها وتحقيق فائض في المستقبل؛
- تبسيط اجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية، وتأهيل الإدارة، بحيث يجب أن تكون ذات كفاءة ونزيهة، كما يجب أن تمتلك عناصر قادرة مؤهلة لتنبها التكاليف الزائدة وضياع الوقت؛
- تقييم مردودية سياسة التحفيز الضريبي وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة من خلال معرفة حجم الاستثمارات الجديدة، حجم اليد العاملة المستخدمة، حجم رأس المال المستثمر.

**4 -قراءة في قانون الاستثمار الجديد**

تعتمد الشركات في اختيارها لوجهتها الاستثمارية على مجموعة من المعايير أهمها: (الرشود، 2020)

- حجم السوق المحلي؛
- شفافية القوانين الحكومية؛
- حجم الفساد ومستوى الأمن العام؛
- حجم العمالة ومستوى كفاءة القوة العاملة؛
- متانة المؤسسات القانونية والتشريعية؛
- المحفزات الحكومية للمستثمرين؛
- سهولة نقل الأموال من وإلى الدولة؛
- متانة حقوق الملكية والاستثمارية؛
- جودة البنية التحتية لقطاعات النقل والاتصالات والكهرباء؛
- مدى توفر المواد الخام؛
- حجم الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية.

وتعد المحفزات الحكومية للمستثمرين ومتانة المؤسسات القانونية والتشريعية وحقوق الملكية من أهم ما تضمنه القانون المتعلق بالاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية العدد 50 بتاريخ 28 يوليو 2022 في شكل قانون يحمل الرقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق 24 يوليو 2022، وأهم ما تضمنه من تحفيزات جبائية يتمثل فيما يلي:

- **أحكام عامة**

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الوطنيين أو الأجانب مقيمين كانوا أو غير مقيمين

**المادة 2 :** ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية؛
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة ؛
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

**المادة 3:** يرسخ هذا القانون المبادئ الأتية :

- حرية الاستثمار: كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما؛– الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.
- **المادة 4** : تخضع لأحكام هذا القانون الاستثمارات المنجزة من خلال :
- اقتناء الأصول المادية أو غير العادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاجأو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج؛
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية؛
- نقل أنشطة من الخارج.

- **الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا**

من أهم الجوانب التي حملها مشروع قانون الاستثمار الجديد هي منح تسهيلات للمستثمرين الأجانبولتحويل هذه الشعارات إلى عمل ميداني وتعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار، وتعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.

وضع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الجزائر في المرتبة 157 من بين 190 بلدًا شملها التقرير، وهي المرتبة التي تسعى الحكومة الجزائرية إلى تغييرها بالقانون الجديد، والتي تتطلب أيضا معالجة الانتقادات الموجهة إليها من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تنتقد في الغالب تأخُّر وثقل الإجراءات البنكية، وصعوبات في تحويل الأرباح إلى الخارج للشركات الأجنبية، وتأخر منح العقار لإقامة المشاريع، وطول فترة الحصول على وثائق إنشاء الشركات وغيرها، وهي المشاكل التي تطرق إليها مشروع قانون الاستثمار الجديد، وتشريعات أخرى أصدرتها الحكومة مؤخرًا أو بصدد إصدارها.

تراهن الحكومة الجزائرية مستقبلا على رفع مساهمات القطاعات غير النفطية بشكل كبير في مداخيل الخزينة العمومية، وذلك بعد دخول قانون الاستثمار الجديد حيّز التطبيق بالنظر إلى ما حمله من مرونة في تشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص في مختلف القطاعات، وهو التحدي الذي ترفعه الحكومة للخروج باقتصاد البلاد إلى بر الأمان بعيدًا عن تقلُّبات أسعار برميل النفط، الذي يظل إلى اليوم المتحكم الرئيسي

في وضعية الاقتصاد الجزائري، ومن أهم إيجابيات هذا القانون أنه سيمكّن من توفير مناصب عمل للجزائريين بنصه على تسقيف العمالة الأجنبية في مختلف المشاريع عند 10%.

وتنفيذا لقانون الاستثمار الجديد:(بن سالم، 2022)جاء المرسوم التنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في في 11 صفر 1444 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 2022 الذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، وقد ضمّ ملحقا تفصيليا لهذه المواد والسلع.

وبالنسبة للمرسوم التنفيذي رقم 22-301 المؤرخ في 11 صفر 1444 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 2022 والذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، حيث صنفها في ثلاث مجموعات وهي:

ـ البلديات التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير

ـ البلديات التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة

ـ البلديات التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين

وتستثنى من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في قانون الاستثمار، كل السلع الخاضعة للنظام المحاسبي المالي، وكذا سلع التجهيز المستعملة، بما فيها خطوط وتجهيزات الإنتاج.

ويمكن ان نلخص اهم ما جاء فيه في النقاط التالية:(Brahimi، 2022)

- لا يميز قانون الاستثمار الجديد بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي أو بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيمكلهم يخضعون لنفس النظام.
- يضع مبدأ حرية الاستثمار لمن يرغب، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أجنبيًا.
- الشفافية والمساواة في معاملة الاستثمارات هي أيضا قواعد أساسية.
- يكاد يكون مجال الاستثمار غير محدود: اقتناء الأصول الملموسة أو غير الملموسة التي تدخل مباشرة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة، وتوسيع القدرات الإنتاجيةوإعادة تأهيل أداة الإنتاج ، المشاركة في رأس مال شركة في شكل مساهمات نقدية أو عينية ؛ نقل الأنشطة من الخارج.

ومن أجل تشجيع الاستثمار أنشأ القانون الجديد نظامًا من الحوافز المفيدة لكل من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد أنشأ 03 أنظمة للحوافز والمزايا: نظام الحوافز القطاعية ذات الأولوية "النظام القطاعي"،ومخطط الحوافز للمناطق التي تمنح لها الدولة فائدة خاصة "نظام المناطق"، وأخيراً مخطط الحوافز للاستثمارات ذات الطابع الهيكلي "نظام هيكلة الاستثمارات".

- ويتم منح مزايا محددة لكل مخطط يشمل مجالات نشاط معينةتندرج الاستثمارات في مجالات النشاط التالية تحت "نظام القطاع" وهي: - المناجم والمحاجر، الزراعة وتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك،الصناعة، صناعة الأغذية الزراعية، صناعة الأدوية والبتروكيماويات، الخدماتوالسياحة،الطاقات الجديدة والمتجددة، اقتصاد المعرفة وتقنيات المعلومات والاتصالات.

تستفيد الاستثمارات المؤهلة لـ "النظام القطاعي" بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من المزايا التالية:

- في مرحلة التنفيذ:

– الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في التحقيق من الاستثمار

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المكتسبة محليًا، والتي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار؛
- الإعفاء من رسوم النقل مقابل المقابل القيّم وضريبة تسجيل الأراضي لجميع عمليات الاستحواذ على العقارات التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من رسوم التسجيل المستحقة على صكوك الشركة وزيادة رأس المال؛
- الإعفاء من رسوم التسجيل وضريبة تسجيل الأراضي ومكافآت الدولة المتعلقة بامتيازات العقارات المبنية وغير المبنية المخصصة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- إعفاء من ضريبة الأملاك على العقارات في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من تاريخ الاستحواذ.

وتؤكد المادة 26 أنه الاستثمارات المنجزة القابلة للاستفادة من" نظام القطاعات"والمعنية بامتيازات قانون الاستثمار الجديدفي مجال النشاطات الآتية: وهي المناجم والمحاجر والفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، والصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيماوية والخدمات والسياحة والطاقات المتجددة واقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحدد قائمة الأنشطة غير المعنية للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات عن طريق التنظيم.

وتستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية من 8 مزايا، 6 منها في مرحلة الإنجاز، وهي حسب المادة 27:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تتدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- الإعفاء من دفع الحق في نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية والإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء.
- أما في مرحلة الاستغلال، فيستفيد هؤلاء ضمن مدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- حسب المادة 28الاستثمارات التي تتم في مناطق معينة تقع ضمن المناطق التي تمنحها الدولة أهمية خاصة والتي سيتم تحديد قائمة بها بموجب اللوائح ، تندرج تحت "نظام المناطق"والتي تخص الاستثمارات المنجزة في:

- المواقع التابعة في الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير.
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة
- المواقع ذات الإمكانات في الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

– بينتالمادة 29 أن الاستثمارات قد تستفيد المؤهلة لنظام المنطقة، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من المزايا التالية:

- في مرحلة الإنجاز: المزايا المقدمة لنظام القطاعات.
- في مرحلة الاستغلال: لفترة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، من تاريخ الشروع في الاستغلال:

1) الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات(IBS)؛

2 ) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP) .

– تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل ، والتي من شأنها أن تزيد من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة قابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة عن طريق التنظيم (المادة 30).

**5- فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

من أجل تحسين مناخ الاستثمار تم اتخاذ جملة من التدابير سعيا لتوفير الظروف المناسبة لتحرير روح المبادرة وتنويع الاقتصاد الوطني ضمن رؤية شاملة ومستقرة، وهي الإجراءات التي تراعي، عدة نقاط أبرزها تكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام دستور 2020، وكذلك اعادة تنظيم الاطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار وأهم هذه التدابير ما يلي: (Brahimi، 2022)

- المزايا المقدمة للمستثمرين الأجانب الآن تضاهي تلك الممنوحة من قبل الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشرحيث يمكن للأجانب الآن امتلاك ما يصل إلى 100٪ من أسهم أو أسهم الشركة التي يخططون لإنشائها.والبداية كانت بإلغاء قاعدة 49/51 التي يراها العديد من المتتبعين من اهم معوقات الاستثمار في الجزائر، هذه القاعدة والتي كانت تفرض شريكا جزائريا بالأغلبية في أي عملية استثمار أجنبي في الجزائر لم تعد موجودة والغيت تماما في القانون الجديد، وهذا المسعى يعبر حسب الخبراء عن جدية رغبة السلطات الجزائرية في جلب الاستثمار الخارجي.

- تُعفى المساهمات الخارجية العينية في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج والسلع الجديدة التي تشكل مساهمة خارجية عينية من إجراءات التجارة الخارجية وتوطين البنوك.

- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والدخل الناتج عنه، وينطبق الشيء نفسه على المساهمات العينية إذا كانت من أصل أجنبي حتى لو كانت أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

-تم تضمين أحكام قادرة على ضمان الاستقرار وبيئة مواتية للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب في القانون الجديد، وبالتالي يكون المستثمر مضمونا ضد أي شكل من أشكال الاستيلاء أو المصادرة أو التأميم باستثناء السبب المنصوص عليه في القانون وبعد تعويض عادل ومنصف، كما يسمح للمستثمر اللجوء إلى المحاكم الوطنية أو إجراءات أخرى لتسوية المنازعات وديًا أو الوساطة أو التحكيم أو التسوية.

-نص القانون الجديد على أحكام قادرة على تثبيت الاستثمارات التي تم إجراؤها، وبالتالي فإن آثار التعديلات أو الإلغاء المتعلقة بقانون الاستثمار الجديد المحتمل حدوثه في المستقبل، لن تنطبق على

الاستثمار الذي تم تنفيذه تحت تأثير هذا القانون، مما يعني أنه في حالة قيام تدبير تشريعي أو تنظيمي جديد بإزالة أو تقليل المزايا المنصوص عليها في هذا القانون، فلن يتم تطبيقه بأثر رجعي.

- الوصول إلى العقار مضمون أيضا للمستثمر مع الإعفاء من الضرائب المختلفة (رسوم التحويل، ضريبة الإعلان عن العقار، رسوم التسجيل، مكافآت الدولة، ضريبة الأملاك على العقارات).

- تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار على اقتراح السياسة الوطنية في مجال الاستثمار وتنسيقها وتقييم تنفيذها، وتحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ومنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات من خلال استحداث شباك وحيد ذي اختصاص وطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.(المادة 18).

- استحداث شبابيك وحيدةغير ممركزة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.

- محاربة البيروقراطية عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري، توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين غير المقيمين(المادة 23).

- استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والمناطق التي توليها الدولة اهتماماخاصا من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار، وتتعلق بتكريس مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام دستور 2020.

- توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين غير المقيمين، واستحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة اهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار.

- جاء قانون الاستثمار بمنظومة تتميز بالاستقرار التشريعي إلى جانب توفر حافز الاستقرار السياسي، علاوة على التحفيزات الطاقوية والموقع الجغرافي التي تتميز به الجزائر باعتبارها بوابة افريقيا.

-تكون الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها أن تزيد من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة.

وتفاءل العديد من الخبراء الاقتصاديين بصدور قانون الاستثمار ومن بينهم الخبير المالي والاقتصادي الجزائري "محفوظ كاوبي" الذي يرىأن: (حسان، 2022)

- النص الجديد منح أكبر قدر من الضمانات للمستثمرين سواء المحليون أو الأجانب، حيث أن مشروع قانون الاستثمار تجاوز عبارة "مستثمر أجنبي"، وعوضها بـ "غير المقيم"، وهذا بحسبه "تصحيح للمفاهيم وله دلالة ورمزية كبيرة."
- ولفت إلى أن "مشروع القانون أكد بشكل واضح حق المستثمرين غير المقيمين في تحويل الأرباح، بالنظر للمشاكل التي طرحت سابقا بشأن هذه النقطة، ورأى أن القانون الجديد يكرس حرية الاستثمار، ويوفر ضمانات عدم مراجعة وتغيير القوانين، والمساواة بين المستثمرين حتى تكون المنافسة الشريفة والامتياز هما الفيصل.
- إن اعتماد هذا الإطار القانوني الجديد للاستثمار "وجب أن ترافقه عمليات تكييف وإصلاح على مستوى عدة تشريعات على غرار البنوك، وخصوصا ما تعلق بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، التي يجب أن تكون واضحة وشفافة، بعيدا عن التعتيم."

- كما أن "الإدارات والهيئات المتدخلة في الاستثمار يجب أن تواكب القانون الجديد وتكون في نفس النسق على غرار الجمارك، والضرائب، والمنظومة البنكية، والجهات المسؤولة عن منح العقار وغيرها، حتى تكون هناك ترجمة فعلية لهذه الوثيقة على أرض الواقع".

ولقد تولت دراسة ميدانية أجريت للاستدلال على أهمية نشاط الترويج للاستثمار ودوره في تعزيز قدرة الدولة على جذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نتيجة مفادها أن كل زيادة بنسبة 10% في جهود وأنشطة الترويج (على أساس اعتماد ميزانية معتبرة)، يتوقع أن تؤدي فعلية في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة بنسبة تقل عن 2.5 %، ومن أهم نتائج للدراسة أنه من الأفضل للدول ذات الموارد المحدودة ومناخ الاستثمار غير الملائم تركيز الجهود على تحسين مجمل مناخ الاستثمار، أكثر من التوجه لتعزيز أنشطة الترويج للاستثمار، لأن فعاليتها تكون ضعيفة بالنظر لضعف مناخ الاستثمار، كما أن الدولار الذي ينفق على جهود الترويج للاستثمار أفضل من الدولار الذي يقدم كإعفاء ضريبي أو دعم من حيث حجم الاستثمار المستقطب والنتائج الأخرى المتمخضة عنه. (بسيسو، 2008، صفحة 26)

ويبين الجدول 1 تدفقات متواضعة للاستثمارات الأجنبية والتي تبقى دون الإمكانيات والفرص الاستثمارية الوطنية المتاحة، مقارنة بدول نامية أخرى أكثر جذبا للاستثمارات، كما بقي محصورا في قطاعات المحروقات والخدمات والبناء، وعليه تواجه الجزائر تحديات كبيرة في السنوات المقبلة.

**جدول (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة (1995-2021)**

**الوحدة:** مليون دولار أمريكي

| السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ | 25 | 270 | 260 | 607 | 292 | 280 | 1113 | 1065 | 638 |
| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| المبلغ | 885 | 1146 | 1889 | 1744 | 2632 | 2754 | 2301 | 2580 | 1499 |
| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| المبلغ | 1697 | 1507 | 1400 | 1636 | 1232 | 1475 | 1382 | 1143 | 870 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على:(UNCTAD, 2022)

ولمزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار الأجنبي يجب على الجزائر العمل على تحسين المعايير الجديدة في تقييم الجاذبية الاستثمارية والمتمثلة فيما يلي: (الرشود، 2020)

- نظام القيم (مثل الاهتمام بالبيئة والتسامح والحرية السياسية)؛
- جودة الحياة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة والأمن والسلامة والرغبة في العيش في دولة ما)؛
- الفرص الاقتصادية (التكنولوجيا المتقدمة، فرص إقامة المشاريع، وتوافر بنية تحتية قوية)؛
- السياحة (القيمة بالنسبة للمال، وأماكن الجذب السياحي والخيارات المتاحة للسياحة ونوعية الطعام)؛
- السلع والخدمات المصنوعة محليا ( المنتجات الأصلية والمنتجات عالية الجودة)؛

- عدم وجود استقطاب سياسي وقلة التسامح يضعف مكانة الدول في الاستثمار.

ويجب أن تراعي بعض القيم والمعايير الخصوصيات والقيم لدينية الثقافية للمجتمعات العربية، ومن خلال المعايير الجديدة استطاعت بعض الدول العربية أن تستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومنها الإمارات والسعودية والمغرب كما هو موضح في الجدول 2.

**الجدول (2) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية للفترة (2019-2021)الوحدة:** مليون دولار أمريكي

| الدولة | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| الإمارات | 17875 | 19884 | 20667 |
| مصر | 9010 | 5852 | 5122 |
| السعودية | 4563 | 5399 | 19286 |
| سلطنة عمان | 3420 | 2861 | 3619 |
| لبنان | 2055 | 1306 | 273 |
| المغرب | 1720 | 1419 | 2153 |
| الجزائر | 1382 | 1143 | 870 |
| البحرين | 1501 | 1021 | 1766 |
| موريتانيا | 887 | 928 | 22 |
| الأردن | 730 | 760 | 622 |
| السودان | 825 | 717 | 462 |
| تونس | 845 | 652 | 660 |
| الصومال | 447 | 464 | 456 |
| جيبوتي | 222 | 158 | 167 |
| فلسطين | 132 | 80 | 256 |
| جزر القمر | 4 | 4 | 4 |
| الكويت | 104 | (142) | 198 |
| قطر | (2813) | (2434) | (1093) |
| العراق | (3076) | (2859) | (2613) |
| اليمن | (371) | 0 | 0 |
| 39462 | 40466 | 52897 | |

**المصدر:** -(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 62)

- تقرير الاستثمار في العالم 2021(UNCTAD, 2021, pp. 248-251)

ونلاحظ من خلال الجدول أثر الاستقرار الأمني والسياسي على ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول العربية التي مازالت تعاني من اضطرابات أمنية وسياسية كاليمن والعراق، كما كان لجائحة كورونا تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات في أغلب الدول العربية خاصة سنة 2020 ومنها الجزائر.

**6-الخاتمة**:

سعت الجزائر في قانون الاستثمار رقم 22-18 بتاريخ 24 يوليو 2022 الصادر في 2022 لترقية الاستثمار من خلال العديد من التحفيزات ومنها الحوافز الضريبية التي تعد ضرورية لتحسين مناخ الاستثمار وتوجيهها نحو قطاعات ذات ميزة تنافسية،بهدف زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعمل على ضمانالاستقرار وبيئة مواتية للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب في القانون الجديد.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقديم النتائج التالية:

**النتائج**

- أولويةتحسين مناخ الاستثمار وترتيب الجزائر في مؤشرات الدولية لمناخ الأعمالوالتنافسية، لضمان زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي.
- تضمين قانون الاستثمار لإجراءات رادعة ضد من يعرقلون الاستثمارات في الجزائر، هو خطوة ستمكن من القضاء على الفساد الذي استشرى في السنوات الماضية، وسينهي كل أشكال البيروقراطية، وذلك بالاعتماد على نظام الشبّاك الوحيد ورقمنة المعاملات الاستثمارية.
- رفع العراقيل عن المشاريع الاستثمارية التي أعاقت تنفيذها العقلية البيروقراطية للإدارة الجزائرية، لتنفيذ مشروع قانون الاستثمار بحذافيره، لأنه وإن كان من السهل تعديل التشريعات فإنه من الصعب تغيير الذهنيات.
- يعدَ تحسين المناخ الاستثماري شرط أساسي لتحفيز لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولكنه لا يكفي لكن أن يرافقه عدة إصلاحات تشمل القطاعات الإدارية والمالية والقانونية والقضاء على كل مظاهر الفساد، وهذا بالنظر لحجم البيروقراطية والفساد المنتشرين كما أنَ الموارد البشرية لا تزال تحتاج إلى مزيد من التكوين والتأهيل.

**التوصيات:**

انطلاقا من النتائج التي توصلنا اليها نقدم بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتجسيد النصوص التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد بحيث لا تبقى حبر على ورق:

- توحيد الاتفاقيات الضريبية بين الجزائر وشركائها لتنجب الازدواج الضريبي ، خاصة مع الدول العربية الأقرب اليها من حيث المؤشرات الاقتصادية.
- وضع المنصة الرقمية للمستثمر وتسييرها وتقييم مناخ الاستثمار واقتراح التدابير التي من شأنها تقديم جميع المعلومات اللازمة، لاسيما حول فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار.
- ضرورة التخلي عن مظاهر التسلُّط والسيطرة في معالجة ملفات المستثمرين، وتقليص آجال دراستها إلى أقل من شهر، مع اعتماد المعايير الدولية في استقطاب الاستثمارات، وبالتركيز على السرعة والنجاعة والديمومة.
- محاربة البيروقراطية عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، والتسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري.
- إن مستوى الجهود الترويجية بالنسبة للجزائر ضعيف جدا و يعتبر هذا في غير صالح المناخ الاستثماري، و يحتاج النشاط الترويجي لمزيد من التفعيل، ويتطلب نجاحه وجود استراتيجية

وطنية متكاملة للترويج للاستثمار تحدد من خلالها العرض المميز للدولة الذي يبرز خصائصها و مزاياها، من حيث موقعها الجغرافي و حيوية أسواقها و أداء مؤشرات اقتصادها الكلي و تطور بنيتها التحتية و نوعية مواردها البشرية و تقدمها في اقتصاد المعرفة و المعلوماتية.

- تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة ذات الأولوية مع توفر دراسات الجدوى وخرائط استثمارية.
- ضرورة مكافحة الفساد خاصة على المستوى الرفيع في الدولة والفساد الاقتصادي من خلال مكافحة هدر المال العام وتوفير أموال طائلة واستخدمها في التنمية الاقتصادية.
- إسناد مهمة تحسين مناخ الاستثمار الى جهة عليا لديها سلطة مباشرة على مختلف الجهات ذات الصلة بالاستثمار، وتحديد أولويات الإصلاح والإجراءات العاجلة لتحسين مناخ الاستثمار في ضوء المنافسة الدولية المتصاعدة على جذب الاستثمار.
- العمل مع الجهات الدولية المختصة لتحسين ترتيب وأداء الدولة في التقارير والمؤشرات العالمية حتى يستجيب المستثمر الأجنبي لمختلف الحوافز المقدمة.

## 7- المراجع :


إبراهيم متولي حسن المغربي. (2011). *دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الاسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

المسعود بن سالم. (19 9, 2022). *djelfainfo.dz*. تاريخ الاسترداد 11, 2022، من https://www.djelfainfo.dz/ar/economie/13640.html

المهدي صدوق، خيرة شراطي ، و محمد غريبي . (جوان, 2019). دور التحفيز الضريبي في جذب وتشجيع الاستثمار. *مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، 3*(1).

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022*. الكويت.

أميرة حسب الله محمد،. (2005/2004). *أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*. القاهرة: الدار الجامعية.

جبريل حسان. (31 5, 2022). *قانون استثمار جديد.. هل يعيد رأس المال الأجنبي للجزائر؟* تم الاسترداد من https://www.aa.com.tr/ar

حسين عبد المطلب الأسرج. (ديسمبر , 2005). سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. *سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي*(83).

دريد محمود السامرائي. (2006). *الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية*. بيروت، بيروت: مركز دراسات الوحة العربية.

عمر هاشم محمد صدقة. (2008). *ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعية.

عوني الرشود. (2-4 نوفمبر, 2020). دورة تدريبية عن "بعد استراتيجيات وأساليب ترويج الفرص الاستثمارية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر". *المعهد العربي للتخطيط*. الكويت.

محمد طالبي . (2009). أثر الحوافز الضريبة وسبل تفعليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5*، الصفحات 313-332.

منى بسيسو. (يونيو, 2008). *تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيقأهدافها التنموية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2007). *نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ا*. لطبعة الأولى، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي.
الجريدة الرسمية العدد 50 بتاريخ 28 يوليو 2022 ، القانون المتعلق بالاستثمار رقم 22-18 بتاريخ 24 يوليو 2022.

.(Mohamed Brahimi(2022 ,08 10),*Le code de l'investissement : La libération de l'acte d'investir*.
https://www.brahimi-avocat.com(22/11/2022)
UNCTAD. (2021). *World investment report 2021.* Geneva.